الشهادة الى رقم نقدي مجرد ، والمظهر الاخر ، هو دور هذا الموظف في تنمية الثروة الاجتماعية للمجتمع ، مدرسا كان أم طبيبا ام مهندسا او اداريا . فهنالك قيمة لعمل الموظف ، تضاف الى المؤسسة التي يعمل فيها ، وتصبح ملكا لها ، سواء اخذت هذه المسألة شكل مشاركة في اقامة بناية او شق شارع ، او رفع الكفاءة الانتاجية لمصنع او تنظيم الامور الادارية والمحاسبية لشركة ما ، او رفع المستوى العلمي لابناء المجتمع . هذه الامور ، كما أن لها طابعا شخصيا ، كونها تعود في ملكيتها لاشخاص ، فان لها طابعا جماعيا، نظرا لتعدد المستفيدين منها ، ومن مجموع هؤلاء يتكون المجتمع ، ورفع مستوى المؤسسات الموجودة هو في الوقت نفسه رفع لمستوى الخدمة التي تقدم لافراد المجتمع . وبكلمة اخرى ، فان رأس المال الاجتماعي الذي يشارك في تكوينه الموظف العامل في الخارج ، لا فائدة منه على الاطلاق بالنسبة لذلك الموظف الاجنبي ، او بالنسبة للمجتمع الذي وفد منه . وتختصر حدود فائدته ، بالمبلغ النقدي الذي يقدم له في نهاية كل شهر . ولا علاقة له بالفوائد الاجتماعية المترتبة على نمو البلد ، وتزايد ثرواته الاجتماعية او خبراته الفنية .

ان هجرة المتعلمين الى الخارج قد ترافق داخليا مع تدني وتخلف مستوى المؤثرات الثقافية العامة ، واقتصارها على الاعلام الرسمي . ولم يصدر في قطاع غزة طيلة الفترة بين ١٩٤٨ — ١٩٦٦ اي مطبوعة اعلامية ، تحمل الحد الادنى من مواصفات الجريدة او المجلة ، وحتى جريدة « اخبار فلسطين » التي تبنتها منظمة التحرير ، تحولت لتصبح مادة دعائية ، فيها كل عيوب النشرات الرسمية . وما كان يرد على غزة من الخارج كان يقتصر على الجرائد والمجلات والمطبوعات المصرية ، او بعض المواد التي كان يجيزها الرقيب العسكري .

بفعل اعتبارات عدة ، سبق تناولها في الفصول السابقة ، اقتصرت الحياة السياسية في القطاع على الاتجاهات المتلاقية مع الاتجاه الناصري ، بعد ان ضربت وقمعت بشراسة كافة الاتجاهات السياسية الاخرى ، الامر الذي أدى الى اقتصار الحياة السياسية في القطاع على « وجهة نظر واحدة » لم تكن لتجد من يصارعها افكارها واطروحاتها بالشكل الذي يزيد من تفاعل الاراء ووجهات النظر ، وبالتالي ، يرفع من الوعي العام للمجتمع. وقد استمر هذا الوضع حتى قيام منظمة التحرير الفلسطينية ، وما رافق وجودها من صراعات . هذه الفترة لم تدم طويلا ، اذ اقتصرت تقريبا على الفترة اللاحقة لعام ١٩٦٥ ، وهي فترة قصيرة لا تكفي لتجاوز الوضع السابق وتركته الاجتماعية — الثقافية الثقيلة ، خصوصا في ظل التركيبة الاقتصادية